Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بين اللغات المتعددة وانعكس أثر ذلك على الدراسة بصورة ضارة نتيجة لهذا المبدأ الخطير ـ اختلاف اللغات وكلها حجة ـ . . .[٥٨]، وهو المبدأ الذي اتخذه ابن جنى عنواناً لباب ضمه الجزء الثاني من كتابه الخصائص.

ويعد فساد ألسنة العامة سببا آخر في كثرة جموع التكسير، وذلك بأن تستعمل الصيغة المصحَّفة أو المحرَّفة جنباً إلى جنب مع الصيغة الصحيحة السليمة، وبمرور الزمن يصعب التفريق بينهما وتصيران صيغتين مستعملتين في اللغة، يقول القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦ هـ): «فَسَدَتْ ألسنة العامة إلا في نوعين، وهما: الجمع والتصغير، إلا أن بعض أبنية الجموع مايغلط العامة فيه، ويحتاج إلى التنبيه عليه. . .».[٥٩]

والراجح في جموع التكسير

أن تبقى منوطة بالسماع، ويشمل ذلك المطرد منها في جمع معين أكثر من غيره، فلا تقيد ضمن قاعدة تُقَسِّمها إلى صيغ قياسية وأخرى سماعية أو شاذة، ولاتلبث هذه القاعدة أن تنتفض بخروج بعض الصيغ عنها، وانعتاقها من قيودها، يدل على ذلك مايأتي:

١ ـ اشترط جمهور علماء العربية أن يكون لجمع التكسير مفرد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة والدلالة، لكن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة عَدَّ كلمة (رَكْب) ونحوها من جموع التكسير مع العلم أنها لاواحد لها من لفظها.[٦٠]

٢ ـ خرج بعض الأسماء والصفات عن صيغ الجمع التي اشترطوا جمعه عليها فجعلوا صيغة الجمع (أَفْعَل) مقيسة في كل اسم مذكر ثلاثي صحيح العين على وزن (فَعْل)، وكل اسم ثلاثي مؤنث زيدَ فيه حرف مد قبل آخره، نحو: قِناع ويَمين فيجمعان على: أَقْنُع وأَيْمُن، وماعدا هذين الوزنين فإنه غير مقيس

(٥٨) الرواية والاستشهاد باللغة ١٦٦.
(٥٩) شرح ملحة الاعراب ٢٨.
(٦٠) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٦٧.